الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/19*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 December 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ (و) من جدول الأعمال المؤقت**

القضايا النظامية: التقارير المتعلقة بأعمال الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الحادية والثلاثين

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنة الحكومية الدولية للمسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الحادية والثلاثين.

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية يوم ٣ آذار/مارس ٢٠٢٦.

** E/ECA/COE/44/1/Rev.1

A.25-01215 (A)

تقرير اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي عن دورتها الحادية والثلاثين

مقدمة

١- عُقدت الدورة الحادية والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء للجنوب الأفريقي في إزولويني، إسواتيني، حضوريا وعبر الإنترنت، يومي ٣٠ و٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥. وتناولت الدورة موضوعا بعنوان: ''إطلاق العنان لإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: بناء سلاسل القيمة وتخطّي الحواجز التي تعترض التجارة في الجنوب الأفريقي''. وقد تولت حكومة إسواتيني رئاسة الدورة.

٢- وحضرت وفود ومشاركون من إسواتيني، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وناميبيا.

٣- وحضر ممثلون عن الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وعن الهيئات الحكومية الدولية التالية: وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومكتب المنسق المقيم في إسواتيني، وأمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٤- كما حضر ممثلون عن الجهات الحكومية التالية: معهد بوتسوانا لتحليل سياسات التنمية؛ وزارة التجارة وريادة الأعمال في بوتسوانا؛ وزارة التجارة وحماية المستهلك في موريشيوس؛ وزارة التجارة والصناعة في إسواتيني؛ وزارة المالية في إسواتيني؛ وزارة المالية والتخطيط الوطني في زامبيا؛ وزارة المالية والشؤون الاقتصادية في ملاوي؛ وزارة الخارجية والتجارة الدولية في زيمبابوي؛ وزارة التصنيع والتجارة في ناميبيا؛ وزارة التصنيع والأعمال والتجارة والسياحة في ملاوي؛ وزارة التجارة والصناعة وتطوير الأعمال في ليسوتو.

أولا- افتتاح الدورة

٥- افتتحَ وزير المالية في إسواتيني، السيد نيل رايكنبرغ، الدورةَ رسميا في كلمة رئيسية. وأدلى بكلمات ترحيبية كل من مديرة المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، السيدة أونيس كامويندو؛ والمنسق المقيم في إسواتيني، السيد جورج واتشيرا؛ ورئيس مكتب الدورة الثلاثين، المدير في وزارة المالية والتخطيط الوطني في زامبيا، السيد دافيسون مابيزا.

ثانيا– انتخاب المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

٦- انتخَبت اللجنةُ الحكومية الدولية الأعضاء التاليين لتشكيل مكتب الدورة الحادية والثلاثين:

الرئيس: إسواتيني

نائب الرئيس: ملاوي

المقرر: ليسوتو

٧- وأقرت اللجنة جدول الأعمال التالي للدورة:

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب المكتب وإقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل.

٣- رسائل نوايا حسنة من الشركاء الإنمائيين.

٤- عرض التقارير النظامية:

(أ) الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الجنوب الأفريقي مؤخرا؛

(ب) أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي؛

(ج) تنفيذ الخطط دون الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة الأخرى في الجنوب الأفريقي.

٥- تقرير عن موضوع إطلاق العنان لإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: بناء سلاسل القيمة وتخطِّي الحواجز التي تعترض التجارة في الجنوب الأفريقي.

٦- حلقة نقاش بشأن تيسير التجارة، والرقمنة، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٧- حلقة نقاش بشأن التجارة والتكامل بين المنتجات في الجنوب الأفريقي، بما في ذلك تحديد المنتجات في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٨- عرض ومناقشة توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تعزيز التجارة البينية في الجنوب الأفريقي من خلال تدابير لمعالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

٩- حوار تمهيدي بشأن موضوع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام ٢٠٢٦، ''النمو من خلال الابتكار: تسخير البيانات والتكنولوجيات الرائدة لتحقيق التحول الاقتصادي في أفريقيا''.

١٠- عرض واعتماد بيان نتائج الدورة الحادية والثلاثين.

١١- الدولة المستضيفة للدورة الثانية والثلاثين ومكان انعقادها.

١٢- اختتام الدورة.

ثالثا- رسائل نوايا حسنة من الشركاء الإنمائيين

٨- تولى الإدلاء برسائل نوايا حسنة من الشركاء الإنمائيين كل من مسؤول برنامج التجارة الإقليمية في أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، السيد موثيبا ماليبينغ؛ وكبير مسؤولي البرامج لتيسير التجارة في وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، السيد كيسا نخوما.

رابعا- عرض التقارير النظامية وتقرير عن موضوع إطلاق العنان لإمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: بناء سلاسل القيمة وتخطِّي الحواجز التي تعترض التجارة في الجنوب الأفريقي

٩- تناولت اللجنة ثلاثة تقارير نظامية قدمتها الأمانة، وهي: تقرير عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الجنوب الأفريقي مؤخرا؛ والتقرير السنوي عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٦؛ وتقرير عن التقدم في تنفيذ الخطط الإقليمية والدولية وغيرها من المبادرات الخاصة في المنطقة دون الإقليمية كما ناقشت اللجنة نتائج الدراسة المتعلقة بموضوع الدورة والتوصيات المنبثقة عنها.

١٠- وقد أيدت اللجنة التقرير السنوي عن عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي وبرنامج العمل لعام ٢٠٢٦؛

خامسا- عرض ومناقشة توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تعزيز التجارة البينية في الجنوب الأفريقي من خلال تدابير لمعالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

١١- استعرضت اللجنة وأيدت توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص بشأن تعزيز التجارة البينية في الجنوب الأفريقي من خلال تدابير لمعالجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وأكدت على

أهمية ضمان قدرة الجهات المعنية على تنفيذ التوصيات في أقرب وقت ممكن.

سادسا- ملاحظات

١٢- أشادت اللجنة بالأمانة على تقاريرها التفصيلية وعلى الجودة العالية للنقاشات في إطار حلقات النقاش والجلسات العامة خلال الدورة. وفي ضوء العروض والمناقشات، قدمت اللجنة عددا من الملاحظات بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي يواجهها الجنوب الأفريقي والتوترات الجيوسياسية الجارية، والاحتكاكات التجارية، والآثار السلبية لتغير المناخ في المنطقة دون الإقليمية. وقد:

(أ) أشارت إلى النمو الاقتصادي البطيء في الجنوب الأفريقي الناجم في جزء منه عن الجفاف الذي حدث مؤخرا وانخفاض أسعار السلع؛

(ب) أشارت أيضا إلى أن من شأن الزيادات الأخيرة في الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان الجنوب الأفريقي أن تُضعف آفاق الاقتصاد للمنطقة دون الإقليمية وتعكس المكاسب الاجتماعية التي تحققت بشق الأنفس، بما في ذلك في مجال التوظيف؛

(ج) أشارت بقلق إلى تزايد عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي نتيجة زيادة الدين العام، وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الإنمائية الرسمية، وتقلبات أسعار الصرف المستمرة؛

(د) رحبت باستقرار الأسعار المسجلة في بعض البلدان، مع الإشارة إلى أن معدل ارتفاع أسعار السلع الأساسية لا يزال يتسارع؛

(هـ) أخذت علما بإعادة معايرة السياسات الصناعية لضمان توافق أفضل مع الديناميكيات العالمية الناشئة، لا سيما تلك المدفوعة بتغير المناخ والتقدم في الذكاء الاصطناعي؛

(و) أخذت علما أيضا بوضع سياسات وتنفيذها لتعزيز الاستفادة من المعادن من المصدر وحظر تصدير المواد الخام؛

(ز) شددت على ضرورة الحرص على أن يأخذ مشغلو التعدين الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في الاعتبار؛

(ح) أكدت الحاجة إلى إصلاحات صناعية لتعميق سلاسل القيمة الإقليمية في قطاعات ذات أولوية مثل المعالجة الزراعية، والاستفادة من المعادن، والأدوية، والمنسوجات؛

(ط) أكدت أيضا أهمية تعزيز الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنساء ورواد الأعمال الشباب لضمان مشاركتهم الشاملة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

(ي) أشارت إلى أن الرقمنة، بما في ذلك من خلال أدوات تشخيصية مثل نظام إشارات المرور الذي طورته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يمكن أن تيسِّر التجارة وتحسِّن إدارة الممرات والحدود؛

(ك) أشارت أيضا إلى أن تغير المناخ يشكل تهديدا للتنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي وقدرة التجارة دون الإقليمية على المنافسة؛

(ل) شددت على أن التكامل الاقتصادي الإقليمي بموجب الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لا يمكن تحقيقه بدون بنية مقاومة للمناخ وتدابير تكيف منسقة؛

(م) أشارت بقلق إلى استمرار الفجوات في تنفيذ السياسات التجارية الذكية مناخيا وتعبئة التمويل طويل الأجل، رغم أن معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية قد حدَّثت مساهماتها المحددة وطنيا؛

(ن) رحبت بجودة وملاءمة وتأثير عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي لزيادة التجارة داخل أفريقيا، وتحسين التكامل الإقليمي، وتعزيز القدرات من أجل التصنيع الشامل الذي يرمي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة.

سابعا– التوصيات

١٣– قدّمت اللجنة الحكومية الدولية توصيات لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي في المنطقة دون الإقليمية في سبيل تحقيق نمو اقتصادي سهل التكيف ومستدام واستحداث فرص العمل؛ واستغلال إمكانات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لبناء سلاسل القيمة وإزالة الحواجز أمام التجارة؛ ولتعزيز سلاسل القيمة الخضراء، بما في ذلك الاستغلال الأمثل للمعادن الحيوية لدعم التصنيع وتسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الأفريقي، قدمت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي القيام بما يلي:

’١‘ تسريع النمو الاقتصادي من خلال دعم الميزانية الموجه لقطاعات تعزز التوظيف والنمو مثل الزراعة والتصنيع؛

’٢‘ استخدم سياسات سعر الصرف بحكمة، نظرا للتأثير المحدود الذي يمكن

أن تحدثه على النمو والتجارة عندما لا تصاحبها جهود منسقة لمعالجة مواطن الضعف الهيكلية الأساسية التي تعوق النشاط الاقتصادي؛

'٣' مواءمة السياسات الصناعية مع قضايا ناشئة مثل تغير المناخ والتكنولوجيات الرائدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي؛

'٤' تعميق التصنيع والتجارة، وذلك ببناء سلاسل القيمة الإقليمية من خلال إضافة القيمة، وتطوير الروابط الإقليمية، وتوحيد المعايير، والرقمنة؛

'٥' تسريع تنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك مواءمة التشريعات الوطنية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأحكام المتعلقة بحوكمة البيانات والأمن السيبراني والتشغيل البيني في ذلك البروتوكول؛

'٦' الاستثمار في رقمنة الجمارك وبنية الربط من خلال دعم أنظمة الجمارك التي تعمل آليا بالكامل، ومنصات النافذة الواحدة، وتحسين الربط بالإنترنت، وآليات تبادل البيانات عبر الحدود؛

'٧' إضفاء الطابع المؤسسي على أدوات المراقبة والمقارنة والتشخيص لتتبع التقدم في تنفيذ الاتفاق ومبادرات تيسير التجارة والتكامل الرقمي على الحدود؛

'٨' دعم صغار التجار من خلال أدوات رقمية مبسطة وتيسير وصولهم إلى خيارات الدفع الرقمية، مثل نظام المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية والوسطاء الماليين المحليين؛

'٩' دمج التكيف المناخي في الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك منح الأولوية للاستثمارات في أنظمة النقل واللوجستيات والطاقة التي تقاوم المناخ وتُدعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية؛

'١٠' الانتهاء من وضع الخطط الوطنية للتكيف، والتأكد من توافقها مع المساهمات المحددة وطنيا المحدَّثة والخطط الإنمائية الوطنية، وتعبئة التمويل المناخي من أجل تصنيعٍ قادر على الصمود وتحقيق النمو الشامل؛

'١١' الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات الاستثمار

الإقليمية لتعزيز التصنيع الأخضر، والتحويل، وسلاسل القيمة منخفضة الكربون لاستحداث وظائف لائقة؛

(أ) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

'١' صياغة إطار تجاري دون إقليمي مرن في مواجهة المناخ لدعم دمج التكيف مع المناخ في الاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الاتفاق؛

'٢' وضع إرشادات ومعايير إقليمية للبنية التحتية المقاومة للمناخ في مجال النقل والتخزين والطاقة لتقليل اضطرابات سلاسل التوريد؛

'٣' وضع آليات للمراقبة المستمرة لتنفيذ الاتفاق من قبل البلدان في المنطقة دون الإقليمية؛

(ب) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تعميق المبادرات المستمرة لدعم سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع الشامل من خلال تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، والمجمعات الزراعية الصناعية، ومبادرات البطاريات الكهربائية والسيارات، والمستحضرات الصيدلانية وسلاسل القيمة في مجال تجهيز المنتجات الزراعية؛

'٢' تسريع الدعم لتنفيذ الاتفاق من خلال الاستفادة من القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى؛

'٣' تعميق الدعم لدمج الاعتبارات المناخية في استراتيجيات التجارة والتصنيع، بما في ذلك المعادن الحرجة للانتقال الطاقوي والانتقال الطاقوي العادل.

ثامنا– السبيل للمضي قُدما

١٤– شدّدت اللجنة الحكومية الدولية على ضرورة قيام الأمانة بما يلي:

(أ) الحرص على إحالة التوصيات إلى الجهات المعنية لاتخاذ إجراءات ومتابعة عملية التنفيذ وإبقاء اللجنة الحكومية الدولية على اطلاع بالتقدم المحرز؛

(ب) الحرص على إحالة التوصيات الصادرة في أثناء الدورة إلى اجتماع مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المقرر عقده خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تاسعا– الدولة المستضيفة للدورة الثانية والثلاثين ومكان انعقادها

١٥- عرضت ملاوي استضافة الدورة الثانية والثلاثين للجنة في موعد لم يحدد. وقد دعم المندوبون عرضها.

عاشرا– اختتام الدورة

١٦- أعرب السيد إنوسنت سبوسيسو خومالو، متحدثا نيابة عن المشاركين، عن تقديره لحكومة إسواتيني لاستضافتها الاجتماع وعلى توجيهها الممتاز للمداولات. كما توجه بالشكر إلى الأمانة لما بذلته من جهود دؤوبة لتنظيم هذه الدورة الناجحة التي انعقدت حضوريا وعبر الانترنت.

١٧- وشكرت السيدة كامويندو جميع المندوبين على حضورهم ومشاركتهم الفعالة في الفعاليات. وأكدت للمندوبين أن توصياتهم ستُحال إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المقرر انعقاده خلال الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا في المغرب في عام ٢٠٢٦.

١٨- ونيابة عن حكومة إسواتيني والمكتب، شكر السيد ملوليكي دلاميني الجميع على مشاركتهم الفعالة ووعد بالعمل بلا كلل مع الأمانة لضمان إحالة التوصيات إلى أصحاب المصلحة وبأن يعمل المكتب على تحقيق أولويات التنمية في المنطقة دون الإقليمية.

١٩- ثم أعلن رئيس المكتب اختتام الدورة في الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥.